المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد 26، عدد 3، 2019، 7 – 23

مراجعات الكتب

الانقسام العظيم: مجتمعات غير متساوية وماذا يمكن أن نفعل حيالها

تأليف: جوزيف إي ستجلتز
الناشر: دبليو دبليو نورتون وشركاه: نيويورك
سنة النشر: 2016
عدد الصفحات: 438 صفحة
مراجعة: أ. د. أحمد عبد الفتاح عبدالحليم
أستاذ ومستشار الإدارة والتنظيم
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

المقدمة

يعد هذا أحدث كتاب للمؤلف، جوزيف إي ستجلتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لأعماله البارزة عن الفقر في العالم وكيفية القضاء عليه. يركز الكتاب – بصفة أساسية – على قضية الفقر واتساع الهوة بين أغنى فئة (فئة الـ1%) وبين الطبقات الدنيا في القاع والمتوسطة في المجتمع الأمريكي. كما يتطرق أيضاً إلى امتدادات هذه القضية عالمياً سواء في الدول المتقدمة الأخرى والصاعدة أو النامية والفقيرة. كان اهتمام المؤلف – بصفة أساسية – بالتحول في المجتمع الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر. فبعد الحرب نمت البلاد بأسرع معدلات النمو، وكان النمو مشتركاً بين الجميع (رخاء مشترك Shared Prosperity). وقد نمت دخول الموجودين عند القاع بمعدل أسرع من دخول الموجودين على القمة؛ لذا أطلق على تلك الفترة العصر الذهبي لأمريكا، ومع ذلك كان هناك أيضاً فقر، وعدم مساواة، وتمييز عنصري، وبطالة عرضية ملازمة لحالات الركود الاقتصادي المتكرر.

ومع قدوم رونالد ريجان رئيساً للولايات المتحدة، أخذت قضية عدم المساواة والانقسام العظيم بعداً جديداً؛ نتيجة لسياسته الضريبية المتحيزة تماماً للفئة الأغنى على القمة (فئة الـ 1%)، واستمرت هذه السياسة بدرجات متفاوتة عبر الإدارات الرئاسية المتعاقبة. ووفقاً لهذه السياسة، يتم فرض معدلات ضريبية أقل على دخول الفئة الأغنى، ومعدلات ضريبية أعلى على الطبقتين الوسطى والدنيا؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع هوة عدم المساواة بين القاع والقمة، وما صاحب ذلك من شعور قوي بعدم العدالة والانقسام المجتمعي. وزاد من هذا الوضع ظاهرة العولمة وآثارها السلبية على الصناعة الأمريكية، وارتفاع معدلات البطالة في المجتمع.

بروفة ثالثة j:/163918/03-PCDesign/AJA#September_3_2019/Alenqesam.3D (Na - CD 17 pages)

يتضمن الكتاب مقدمة وثمانية أجزاء وخاتمة Afterword تشتمل على أسئلة من قبل رئيس تحرير مجلة Vanity Fair وإجابات المؤلف عنها، وفهرس الأسماء والموضوعات في نهاية الكتاب كما هو معتاد. تتناول المقدمة إظهار شقوق Showing Cracks؛ ويتضمن الجزء الأول الفكر الكبير Big Think؛ والجزء الثاني تأملات شخصية للمؤلف؛ والجزء الثالث أبعاد عدم المساواة؛ والجزء الرابع أسباب عدم المساواة المتنامية في أمريكا؛ والجزء الخامس نتائج أو عواقب عدم المساواة؛ والجزء السادس السياسة الحكومية Policy؛ والجزء السابع المنظور الإقليمي؛ والجزء الثامن وضع أمريكا للعمل مرة أخرى. والكتاب يمثل تجميعاً لمقالات المؤلف وكتاباته عن موضوع عدم المساواة، المنشورة في المجلات والجرائد الشهيرة في أمريكا.

يشتمل هذا التقرير على تلخيص لرسالة الكتاب، يتبعها القضايا الرئيسة التي تناولها المؤلف، يأتي بعد ذلك ملاحظات تقويمية لما ورد في الكتاب، يتبعها بعض الدروس المستفادة من معالجات المؤلف للموضوعات المختلفة ودلالاتها لدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية. ومن المهم ملاحظة أن مقالات الكتاب تتناول تفاصيل دقيقة لما حدث في الولايات المتحدة فيما يتعلق بموضوع عدم المساواة والانقسام المجتمعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين حتى الوقت الراهن. لذا سوف نركز على القضايا الكبرى ذات العمومية والتي يمكن الاستفادة منها خارج إطار المجتمع الأمريكي، دون أن تشغل القضايا ذات الخصوصية الأمريكية مساحة أكبر من اللازم، وفي حدود استكمال الصورة الكلية لموضوع الكتاب وإيضاحها.

الرسالة الرئيسة للكتاب

تتمحور رسالة الكتاب حول بيان كيف نما عدم المساواة بشكل هائل بين من هم في قمة الهرم الاجتماعي (فئة الـ 1%) ومن هم في الوسط والقاع؛ بحيث بدأ يحدث انقساماً كبيراً داخل المجتمع الأمريكي. وكذلك تتبع نمو عدم المساواة وأسبابه والنتائج المترتبة عليه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. لقد اتخذ المؤلف أزمة 2008 نقطة إنطلاق لتقويم دور البنوك في خلق الأزمة، وكيف تعاملت الحكومة معها بشكل أدى إلى نمو عدم المساواة بشكل كبير. لم تفعل الحكومة شيئاً نحو عدم المساواة، وركزت على النواحي المالية (النقدية والضريبية) في التعامل مع الأزمة ومع البنوك؛ مما كان له أثره السيئ على الاقتصاد وحالة الركود التي يعاني منها. ما السبيل للتعامل مع عدم المساواة من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة بين فئات المجتمع المختلفة؟ نحو هذا حاول المؤلف تقديم بعض الاقتراحات للتعامل مع الموقف الأمريكي.

هذا الكتاب عن اقتصاديات عدم المساواة، وإن كان المرء لا يستطيع في هذا الشأن فصل الاقتصاد عن السياسة. فهناك دائرة مفرغة Vicious Circle يمكن من خلالها لمزيد من عدم المساواة الاقتصادية أن يترجم إلى عدم مساواة سياسية، وتؤدي هذه بدورها إلى مزيد

من عدم المساواة الاقتصادية. رسالة مركزية في الكتاب أن عدم المساواة يتأثر واقعياً بكل سياسة Policy تتخذها الحكومة، خاصة سياسات الاقتصاد الكلي التي تحدد الإنتاج والتوظيف، وتؤدي إلى توسيع الانقسام العظيم. وخلال العقد الأخير، كان هناك أربع قضايا مركزية يواجهها المجتمع الأمريكي: الانقسام العظيم ممثلاً في عدم المساواة الهائل الناشئ في الولايات المتحدة والعديد من الدول المتقدمة؛ سوء الإدارة الاقتصادية؛ سوء إدارة العولمة؛ دور كل من الدولة والسوق، وهي موضوعات متداخلة ومتشابكة.

تشغل أزمة 2008 مساحة كبيرة نسبياً من الكتاب. وتدور معظم النقاشات حول ما حدث فيها، والإجراءات التي اتخذت في التعامل معها من قبل الرئيس الأمريكي، والاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي)، والقطاع المالي (البنكي). وعلى الرغم من أن المحافظين (الجمهوريين) يصطفون ضد العجز المالي، فإنه يبدو أن لديهم براعة خاصة في خلقه. فالعجز المالي الكبير بدأ يميز الاقتصاد الأمريكي مع الرئيس ريجان، ولم تتحول العجوزات إلى فوائض إلا في عهد الرئيس كلينتون، ثم جاء بوش (الابن) وعكس هذا الأمر في فترة وجيزة. كان هذا جزئياً نتيجة لتحمل تكاليف حربين (أفغانستان والعراق) على بطاقة الائتمان، ونتيجة لخفض الضرائب على الأغنياء، ونتيجة للهبات السخية لشركات الأدوية، وتوسيع أشكال أخرى من الرخاء المؤسسي. كل هذا مع خفض شبكة الأمان للفقراء من منطلق أن الدولة لا تستطيع تحملها. لم تنفق الأموال الطائلة لتقوية الاقتصاد، ولكن لتقوية صناديق شركات قليلة ومحافظ فئة الـ 1%. تميزت سنوات بوش بنمو عدم المساواة بشكل غير مسبوق.

إن أكثر الأدوات فعالية لتقوية الطلب وتحسين المساواة هي **السياسات المالية: السياسات الضريبية والإنفاق الحكومي**. والسياسات المالية غير الملائمة تضع حملاً غير مطلوب على السياسات النقدية التي هي مسؤولية الاحتياطي الفيدرالي. ولكن المسؤولين عن السياسة النقدية كانوا من أصوليي السوق السذج الذين يعتقدون أن الأسواق دائماً كفء ومستقرة. النتيجة أنهم أطلقوا **فقاعة تكنولوجية**، ما لبثت أن انقطعت، وأدت سياساتهم إلى نمو غير مسبوق في عدم المساواة. اتخذ الاحتياطي الفيدرالي سياسة خفض معدلات الفائدة وتحرير القيود التنظيمية Deregulation. ولكن هذا عمل بإنشاء **فقاعة سكنية/عقارية** Housing Buble **فقط**. والفقاعات دائماً تنقطع! كان منطق أصوليي السوق يستند إلى فكرة أن خفض الضرائب على الأغنياء – وإن كان يخفض الطلب الكلي في الأجل القصير – يمكن أن يؤدي إلى زيادة مدخرات هذه الفئة الغنية، ومن ثم الاستثمار وما يصاحبه من زيادة فرص العمل وخفض البطالة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الأجلين المتوسط والطويل. وحدث أن انقطعت فقاعة الإسكان؛ وذلك بسبب أن البنكيين أقرضوا أكثر من اللازم، وملاك العقارات اقترضوا أكثر مما يجب.

كان انهيار السوق نتيجة لمجموعة من الفشلات في إدارة الخطر وتخصيص رأس المال. أخطاء ارتكبت من قبل صانعي الرهن العقاري، وبنوك الاستثمار، ووكالات ترتيب الائتمان Credit-rating. كان مؤيدو اقتصاديات السوق مستعدين لقبول مساعدة الحكومة بما في ذلك مساعدات الإنقاذ الهائلة Massive bailouts. هذه السياسات تشوه الاقتصاد وتؤدي إلى أداء اقتصادي أردأ، ولها في الوقت نفسه نتائج توزيعية أيضاً؛ حيث تذهب الأموال أكثر لأولئك الموجودين على القمة، أما الباقون فيحصلون على الفتات. لقد أصبحت الولايات المتحدة معتمدة على أمم أخرى لتمويل ديونها. الصين وحدها لديها أكثر من 51 تريليون دولار في أوراق مديونية IOUs عامة وخاصة. وهكذا نجد أن أغنى دولة في العالم غير قادرة على العيش في حدود مواردها وإمكانياتها. المطلوب وفق مقترحات المؤلف هو عدم إنفاق مال ليس لدى البلد، زيادة الضرائب على الأغنياء، خفض مستوى الرفاهية للشركات، تقوية شبكة الأمان لذوي الدخول المنخفضة، وعمل استثمارات في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية الأساسية. الهدف هو عدم اعتماد أمريكا على الوظائف الصناعية تمهيداً لإحداث تحول هيكلي في اقتصاد البلد.

القضايا الرئيسة في الكتاب

لقد تناول المؤلف العديد من القضايا، منها الرئيسي ومنها الفرعي، وسنحاول هنا التركيز على أهم القضايا الرئيسة ذات العمومية التي يمكن أن يكون لها دلالات لدول العالم الثالث خاصة الدول العربية. تتضمن هذه القضايا: أبعاد عدم المساواة؛ أزمة قطاع المال؛ اقتصاديات السوق والشفافية؛ مقاومة البنوك للتنظيم؛ السياسة وعدم المساواة ؛ العولمة وعدم المساواة؛ تحرير الأسواق في الدول النامية؛ وظاهرة توماس بيكيتي في عدم المساواة.

1 – أبعاد عدم المساواة

لعدم المساواة بين قمة الهرم الاجتماعي (فئة الـ 1% أو 01%.) والقاع عدة أبعاد، قد تتباين من دولة إلى أخرى؛ فهناك عدم مساواة في القمة (نصيب الدخل المنتزع بالقمة) وعدم مساواة عند القاع (عدد الناس في فقر، وعمق فقر هؤلاء). هناك أيضاً عدم مساواة في الصحة وفي إتاحية التعليم، في الحصول على العدالة، في الصوت السياسي، في عدم الأمان. وكذلك عدم مساواة في النوع الاجتماعي (ذكر وأنثى)، وفي العرق (التمييز العنصري)، وفي حرمانات الطفولة، وربما الأهم في تكافؤ الفرص. وأنواع عدم المساواة هذه مترابطة وليست منعزلة تماماً بعضها عن بعض. الولايات المتحدة لديها أكبر مستوى من عدم المساواة في الدخل من بين الدول المتقدمة، وأصبحت أقل هذه الدول في مساواة تكافؤ الفرص. فمستقبل حياة الشاب الأمريكي يعتمد على دخل والديه وتعليمهما مقارنة بالشباب في الدول المتقدمة الأخرى. واحد من كل خمسة أطفال في أمريكا ينمو في فقر. عدم المساواة في الدخل وفي الفرص يدعم بعضها بعضاً، ويسهم في ضعف الاقتصاد. ولعل أهم سبب لغياب المساواة

في الفرص هو التعليم (من حيث الكمية والجودة). ولن يمكن عمل أي شيء حول عدم مساواة الفرص ما لم يتم مواجهة حرمان الطفولة. أحد أسباب نقص التعليم الجامعي لدى الفقراء تكلفة التعليم العالية، في حين تقدم دول أخرى التعليم مجاناً أو تدعمه بقدر كبير. والطلبة في أمريكا يتخرجون بمديونية ثقيلة من القروض التي يأخذونها في أثناء تعليمهم.

2 – أزمة القطاع المالي

كيف أسهم القطاع المالي في عدم المساواة المتنامية؟ يتميز القطاع المالي بالسعي للريع Rent seeking، وبتخصيص الثروة Wealth allocation ويوجد طريقان للغنى: زيادة حجم الكعكة القومية، ومحاولة الحصول على نصيب أكبر من الكعكة القائمة، علماً بأن حجم الكعكة يمكن – في الواقع – أن ينخفض. وترتبط الدخول في القطاع المالي بالأخير أكثر منه بالأول. وبينما تأتي بعض الثروة لأولئك في القطاع المالي على حساب ناس آخرين أغنياء، متضمنة الكثير مما يحصلون عليه من خلال التحكم في السوق، فإن كثير منها يأتي من شفط مال من قاعدة الهرم الاقتصادي. هذا حقيقي بالنسبة إلى المليارات المحصلة من ممارسات (كروت) الائتمان الفاسدة والإقراض النهبي والعنصري، وبالنسبة إلى سوء استخدام قوة الاحتكار في (كروت) الائتمان والإنفاق Debit Cards: فالتحميلات Charges المغالى فيها المفروضة على التجار تعمل مثل ضريبة على كل عملية؛ ضريبة تغني خزائن البنكيين بدلاً من صالح المجتمع؛ وفي الأسواق التنافسية تمرر التحميلات – حتماً – في شكل أسعار أعلى تدفع بواسطة المواطنين العاديين.

إن أخذ مخاطر زائدة عن الحد في القطاع المالي، مصحوبة بالنجاح في كبح القيود التنظيمية، أدى إلى أقسى أزمة في ثلاثة أرباع القرن. وكما هو دائماً فإن الفقراء هم الذين يعانون أكثر شيء في مثل هذه الأزمات بفقدانهم أعمالهم ومواجهة بطالة ممتدة. ركزت السياسة المالية المبادئة Aggressive (المدعوة "التيسير الكمي") أكثر على استعادة الأسعار في سوق الأوراق المالية منه على استعادة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة المهيّئة للوظائف. ونتيجة لذلك كانت هذه السياسة أكثر فعالية في إحياء الثروة للأغنياء منها في إفادة الأمريكان المتوسطين أو في تهيئة وظائف لهم. لقد دعم القطاع المالي فكرة أن الأسواق من دون تدخل من أحد تؤدي إلى نتائج كفوءة ومستقرة، ومن ثم يجب على الحكومات تحرير الاقتصاد وخصخصته، وأن الضريبة التصاعدية يجب أن تقيد بسبب آثارها العكسية على الحوافز للأغنياء، وأن السياسة النقدية يجب أن تركز على تضخم الأسعار وليس على إيجاد وظائف. وبعد أن أدت هذه السياسات إلى **الركود العظيم** Great Recession، ترتب على التركيز الأحادي على العجوزات المالية خفض الإنفاق الحكومي الذي أضر المواطنين العاديين. هذه السياسات بدورها أدت إلى امتداد الانكماش الاقتصادي.

3 – اقتصاديات السوق والشفافية

تعمل اقتصاديات السوق بأفضل ما يكون بالشفافية، ذلك أنه بمعلومات جيدة فقط يمكن للموارد أن يتم تخصيصها بشكل جيد. لكن بينما الأسواق – خاصة المالية – قد تبشر بالشفافية للآخرين، إلا أنها تفعل كل ما يمكنها لتحد منها لأنفسهم. وبعد كل شيء، مع أسواق شفافة وتنافسية فإن الأرباح تندفع إلى الصفر. ويرى رجال الأعمال أن مثل هذه الأسواق لا تكون ميسرة لهم؛ حيث يجب عليهم النضال للبقاء. لكن من المفترض أن تدلي الحكومة بدلوها على الجانب الآخر لتوازي هذه الميول، لجعل الأسواق أكثر تنافسية وشفافية. ومن الطبيعي ألا يحدث هذا إذا كانت الحكومة مستولى عليها بشركات الأعمال خاصة الأسواق المالية. لقد أعلنت القيادات السياسية والبنوك أنه من غير الممكن السماح للبنوك الكبيرة أن تفشل. فإذا كان هذا هو الوضع، فإنه كان يجب أن يتم تقييدها؛ ذلك أنه إذا كانت البنوك من الكبر؛ بحيث لا يمكن أن تفشل Too big to fail، فإنها تميل إلى أخذ مخاطر عالية. فإذا كسبت فإنها تحتفظ بالأرباح، وإذا خسرت فإن دافعي الضرائب يتحملون الخسارة. وقد ترك المسؤولون بنك ليمان برذرز Lehman Brothers لينهار في سبتمبر 2008، في الوقت الذي أنقذوا فيه بنك AIG بأغلى إنفاق لإنقاذ بنك في تاريخ البشرية، مخفين عن الأمريكان حقيقة ما كانوا يفعلون.

كانت برامج الانتعاش تعكس مصالح ووجهات نظر البنوك والـ 1%؛ فهي صممت من قبل الـ 1% من أجل الـ 1%. لكن نظراً لعدم فرض شروط على البنوك، فإن المال ذهب لدفع مكافآت هائلة – من الواضح غير مستحقة – للبنكيين. ولسنوات بعد الأزمة، كان إقراض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة لا يزال أقل كثيراً مما كان عليه قبل الأزمة. وهذه المنشآت هي التي تهيئ الوظائف وتساعد على خفض عدم المساواة. لقد اعتمدت سياسات البنوك والـ 1% على **اقتصاديات التساقط للأدنى Trickle-down economics**: اقذف بمال كاف للبنوك يستفد كل الناس، لكن هذا لم ينجح! كان يجب محاولة قليل من **اقتصاديات الدفع لأعلى Trickle-up economics**: ساعد أولئك في الوسط والقاع يستفد كل الاقتصاد.

كان من الطبيعي أن تبدأ برامج الانتعاش بالإسكان (حيث بدأت الأزمة)، وكان هذا يتطلب وقف المد لحبس الرهونات Foreclosures، ومساعدة الإدارة لملاك البيوت الأمريكية؛ حيث فقد الملايين بيوتهم. وبينما ذهبت مئات البلايين للبنوك، فإن جزءاً ضئيلاً جداً من هذا تم تخصيصه لمساعدة أصحاب العقارات. إن إغداق المال على البنوك قد يكون ضرورياً لإنقاذ الاقتصاد، بينما العكس تماماً اتخذ بالنسبة لأصحاب العقارات والمواطنين العاديين: يجب التقدم بحذر منعاً من ارتكاب أي أخطاء! ظهرت مصطلحات مثل "**مخاطر أخلاقية Moral hazards**" لتعني أن مخاطر الإنقاذ المالي لأصحاب العقارات سوف تشجع الاقتراض المتهور، مع أن قضية الخطر الأخلاقي الحقيقي كانت تخص البنوك التي تم

إنقاذها مرة بعد أخرى. لقد عدّ الاقتصاد مريضاً، ومن ثم يحتاج إلى منشط قوي Strong Stimulus وليس مجرد خفض الضرائب على الأغنياء، الذي لم يكن كافياً بأي شكل.

4 – مقاومة البنوك للتنظيم

تضمنت الأجندة إصلاح التنظيم المحلي (الوطني)، وإيجاد وكالة متعددة الأطراف لتنسيق القوانين عبر الأمم. لكن البنوك قاومت التنظيم! وعالمياً لم يتم إيجاد وكالة دولية وإنما تم إنشاء هيئة دولية للاستقرار المالي. الشيء المدهش أن كل النقاشات ركزت على كيفية منع البنوك من إيذاء باقي المجتمع، دون أن يكون هناك اهتمام يذكر بكيفية جعل البنوك – حقيقة – تؤدي الوظائف الحرجة التي تحتاج إلى أدائها إذا أريد للاقتصاد أن يعمل بشكل جيد. الحاجة للتنظيم كانت يجب أن تكون واضحة؛ نظراً لأن البنوك والآخرين في القطاع المالي لديهم نزعة للاستغلال. ويبدو أنه من الأسهل كسب أموال من استغلال الآخرين عن القيام بأنشطة أكثر نزاهة، من مثل إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة. وحينما تركز البنوك على الاستغلال فإنها تزيد من عدم المساواة، وحينما تركز على خلق الوظائف فإنها تروج للمساواة من خلال خفض البطالة والدفع لزيادة الأجور التي تنبع طبيعياً من خفض البطالة. وهكذا فإن القواعد المنظمة التي تقيد السلوك السيئ للبنوك يمكن أن تساعد في ناحيتين: تمنع قدرتها على الاستغلال؛ وتشجعها للقيام بالوظائف التي يجب أن تقوم بها لخدمة المجتمع. وعلى الرغم من أن الإدارة والاحتياطي الفيدرالي يدّعون أنهم أنقذوا البلد من الانحدار في كساد كبير – وهذا قد يكون صحيحاً – فإنهم فشلوا تماماً في إعادة الاقتصاد لحالة الرخاء. لقد شفي النظام البنكي لحد كبير، وانتهى الركود بسرعة نسبية، لكن الاقتصاد لم يتم إعادته لصحته. وحتى مع إعادة النمو، فإنها ستمر سنون وسنون قبل أن يتم إصلاح أضرار الركود العظيم.

5 – السياسة وعدم المساواة

على الرغم من أن كل مواطن له الحق في التصويت، فإن قواعد اللعبة تؤثر في القدرة واحتمال ممارسة هذا الحق؛ حيث توضع عقبات أمام مجموعات معينة للتسجيل للتصويت أو حتى للتصويت نفسه. وتأتي القدرة على التأثير في العملية السياسية بالتأثير في أنماط التصويت، أو بشكل أكثر مباشرة، بالتأثير في تصرفات صناع القرار المهمّين. من أساليب الفساد استخدام مساهمات الحملات الانتخابية لشراء "سياسات". إن عدم المساواة العالية كانت جزئياً مسؤولة عن النمو البطيء، وكلاهما اختيارات سياسية. فيتم اتخاذ خيارات سياسية حول كيفية إنفاق أموال الدولة سواء على خفض الضرائب على الأغنياء أو على التعليم للمواطنين العاديين، سواء على أسلحة لا تعمل ضد أعداء غير موجودين أو على الرعاية الصحية للفقراء، سواء على معونات للمزارعين الأغنياء أو على طوابع الغذاء لخفض الجوع بين الفقراء. ومن الممكن زيادة إيرادات الضرائب بجعل شركات مثل جنرال إلكتريك أو

أبيل أن تدفع الضرائب التي يجب أن تدفعها. ما يحدد درجة عدم المساواة ليس القوانين الاقتصادية وإنما السياسة والسياسات (Politics & Policies). كانت آثار العولمة على عدم المساواة العالمية معقدة؛ حيث نجد نمواً مبهراً في كل من الصين والهند لكن مع عدم مساواة كما نشهدها في زيادة أعداد المليونيرز والبليونيرز. خذ مثلاً الحرب على العراق؛ حيث تقدر الخسائر المالية بأكثر من 2 تريليون دولار، وهو ما كان يمكن إنفاقه في مجالات أخرى، من مثل إصلاح برنامج الضمان الاجتماعي أو الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا أو تحسين البنية التحتية الأساسية أو تقديم إتاحة مضمونة للتعليم العالي لكل الأمريكان المؤهلين.

6 – العولمة وعدم المساواة

لا شك أن العولمة التي لا تدار بشكل سليم يمكن أن تزيد من عدم المساواة في كل من الدول المتقدمة والنامية. لقد كان يروج لاتفاقات التجارة دائماً على أساس أنها توجد وظائف، وهذا غير صحيح! فإذا كانت الصادرات توجد وظائف، فإن الواردات تحطمها. اتفاقات التجارة المتوازنة غالباً تحطم الوظائف؛ نظراً لأن واردات أمريكا تميل لأن تكون في صناعات كثيفة العمالة، بينما صادراتها (الطائرات مثلاً) من صناعات تكنولوجيا فائقة تتطلب عمالة قليلة نسبياً وعالية المهارة. ومن الأسهل تحطيم الوظائف من إيجادها. فالمنافسة من الواردات يمكنها أن تحطم الوظائف بين عشية وضحاها. فزيادة الصادرات تتطلب التوسع في المنشآت القائمة أو إيجاد منشآت جديدة، وهي لا تستطيع الحصول على رأس المال المطلوب بسهولة؛ نظراً لأن أسواق المال لا تعمل بشكل جيد دائماً. النقطة المهمة هنا هي أن مسؤولية المحافظة على الاقتصاد يجب أن لا تقع على التجارة، ولكن على السلطات النقدية والمالية، على الاحتياطي الفيدرالي والحكومة، ولكنهما لم يقوما بعمل جيد، وليس من المتوقع أن تصحح التجارة هذا الفشل.

لماذا تزيد اتفاقات التجارة من عدم المساواة؟ يمكن رؤية الآثار بوضوح في عالم من الأسواق التامة Perfect markets، وهو نوع العالم المتصور كالمثال Ideal من قبل العديد من مؤيدي العولمة. في مثل هذا العالم، تتحرك السلع ورأس المال والعمالة بحرية عبر الحدود. ومن الواضح أن العمالة غير الماهرة (أو أي عامل إنتاج) سيكون له السعر نفسه في أي مكان في العالم. الاتجار في السلع والخدمات بديل فعال للتحرك الحر للعمالة ورأس المال: فحينما تبيع الصين منتجات كثيفة العمالة لأمريكا فإنها تزيد من الطلب على العمالة الصينية وتخفض الطلب على العمالة في أمريكا، رافعة بذلك الأجور في الصين ومخفضة لها في أمريكا. التحرر التجاري يحرك أجور العمالة غير الماهرة في البلدين قريباً بعضهما من بعض. ويوجد إجماع متزايد اليوم على أن أثر التجارة على الأجور وعدم المساواة يمكن أن يكون عظيماً. فالمناطق في أمريكا التي كانت تنتج السلع المستوردة الآن من الصين قد رأت انحداراً

في التوظيف والأجور. اتفاقات التجارة في أمريكا غير متوازنة بطرق تجعل آثار إيجاد عدم المساواة أسوأ.

مؤيدو هذه الاتفاقات روّجوا بشدة أن التدفق الحر ليس للسلع والخدمات فقط بل لرأس المال أيضاً. ولقد غير هذا بشكل جوهري الموقف التفاوضي للعمال. فأصبح من السهل لصاحب العمل أن يهدد بنقل المصنع إلى خارج البلد، ومن ثم يضعف الأجور في أمريكا. وإذا كانت العولمة تفيد البلد ككل، وإذا كان العمال عموماً في وضع أسوأ، فإن هذا يعني أن كل منافع العولمة وأكثر تذهب إلى القمة؛ إلى الشركات وأصحابها. وتوجد حاجة لتضمين أهداف التنمية للأمم المتحدة هدفاً عن عدم المساواة خاصة المتطرفة وآثارها ليست الاقتصادية فقط بل السياسية والنتائج المجتمعية الأعم أيضاً. وعدم المساواة ليس أمراً لا يمكن تجنبه، وإنما هناك سياسات يمكن أن تمكن من الحصول على رخاء اقتصادي أكثر مشاركة؛ في الواقع بالمشاركة يمكن الحصول على رخاء أكثر.

7 – تحرير الأسواق في الدول النامية

في أعقاب نهاية الاستعمار نجح الغرب في الدفع بأفكار السوق الحرة الأصولية، كثير منها يعكس وجهات نظر ومصالح وول ستريت، على الدول النامية. بالطبع لم يكن لهذه الدول خيارات أخرى. فقد قامت القوى الاستعمارية بنهب ثروات هذه البلاد، مستغلة إياها بقسوة، مستخرجة مواردها مع عمل قليل في سبيل تنمية اقتصادياتها. كانت هذه الدول في حاجة إلى مساعدة الدول المتقدمة، وكشرط لهذه المساعدات فرض المسؤولون بصندوق النقد الدولي وغيره شروطاً على الدول النامية بأن تقوم بتحرير أسواق المال لديها، وفتح أسواقها المحلية لطوفان من البضائع من الدول المتقدمة، حتى مع رفض هذه الدول الأخيرة فتح أسواقها للمنتجات الزراعية من دول الجنوب. لكن هذه السياسات فشلت! فقد رأت إفريقيا الدخل الفردي فيها ينخفض، وشهدت أمريكا اللاتينية ركوداً اقتصادياً مع ذهاب منافع النمو المحدود إلى شريحة صغيرة على القمة. في الوقت نفسه، أخذت شرق آسيا منحى مختلفاً مع قيادة الحكومات لجهود التنمية (الدولة التنموية)؛ حيث نما متوسط دخل الفرد إلى الضعف، فثلاثة أضعاف، وفي النهاية ثمانية أضعاف. ففي ثلث القرن الذي رأى فيه الأمريكان دخولهم في ركود، ذهبت الصين من كونها دولة فقيرة بمتوسط دخل للفرد أقل من 1% من ذلك في الولايات المتحدة، وناتج محلي إجمالي GDP أقل من 5% ذلك في أمريكا، لتصبح أكبر اقتصاد في العالم. ومع نهاية ربع القرن التالي، فإنها مهيأة لتصبح ضعف حجم الاقتصاد الأمريكي. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي عرضت أمريكا نفسها كقوة عظمى وحيدة متبقية لتتقدم بمصالحها الاقتصادية، أو بمعنى أدق مصالح شركاتها الكبرى والقوية ومن بينها، وربما أكثرها نفوذاً، كان القطاع المالي. النتيجة كانت مواجهة دولة بعد أخرى أزمات بما فيها بعض الدول التي كانت تعمل جيداً قبل تحرير أسواقها.

8 – ظاهرة توماس بيكيتي في عدم المساواة Thomas Piketty

جمع بيكيتي كمية كبيرة من البيانات تدعم زيادة عدم المساواة منذ نحو 1980 خاصة على القمة. كانت مساهمته البارزة وضع هذا في محيط تاريخي مبيناً أن الفترة بعد الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة في دخول كل المجموعات في الولايات المتحدة، لكن أولئك عند القاعدة نمت دخولهم أكثر من أولئك على القمة. نمت الدولة بترابط وبأسرع من أي فترة أخرى. وقد أظهر بيكيتي أن هذا كان حقيقياً لحد كبير في دول أخرى كذلك. وقد بين أن هذا كان غير عادي تاريخياً، وأن الرأسمالية تتصف بدرجة عالية من عدم المساواة. ومن المزعج أكثر قوله إنه مع إعادة استثمار الرأسماليين لمعظم ثرواتهم، فإن هذه الثروات سوف تنمو بمعدل الفائدة. وإذا كان هذا أعلى من معدل النمو للاقتصاد، فإنه يعني أن معدل رأسمالهم إلى الدخل القومي سوف يرتفع إلى مالا نهاية. المزعج خصيصاً في عمله التوصية الرئيسة المتعلقة بالسياسة، وهي فرض ضريبة عالمية على رأس المال؛ حيث تبدو أنها تتجاوز ما يمكن تحقيقه في الأجل القريب أو حتى البعيد في المستقبل. هل هذا يعني أننا يجب ببساطة أن نقبل عدم مساواة متصاعدة للأبد أو على الدوام؟ الإجابة أن عدم المساواة ليس أمراً لا يمكن تجنبه!

لقد تضمن كتاب بيكيتي لغزاً بالنسبة إلى نظرية الاقتصاد. فالثروة (أو رأس المال) كانت تتزايد أسرع من الدخول أو عرض العمالة. ويتوقع المرء عادة أن مثل هذه الزيادة في الثروة تؤدي إلى نقص في العائد على رأس المال (قانون تناقص الغلة). لكن يبدو أن بيكيتي قام بهدوء بإبطال هذا القانون. إذا كان هذا القانون يعمل، ومع زيادة رأس المال (بالنسبة إلى عرض العمالة)، فإن معدل الفائدة كان سينخفض إلى النقطة التي يزداد عندها رأس المال بسرعة الدخل فقط. وعند ذلك لن يكون هناك زيادة متواصلة في عدم مساواة الثروة. لقد لاحظ أن العائد على رأس المال لم يكن يهبط، فاستنتج أنه ليس هناك سبب للاعتقاد بأنه سيهبط في المستقبل. لقد كانت الزيادة في الثروة المقيسة أعلى كثيراً مما كان يمكن الاعتماد عليه بناءً على المدخرات. لذا تبين أن كثيراً من الزيادة في الثروة كانت مكاسب رأسمالية Capital gains.

يشير الاقتصاديون إلى الدخل المرتبط بالأرض كريع Rent، والآن يستخدم بشكل أعم ليشمل "**ريع الاحتكار**". كثير من الزيادة في عدم المساواة في الدخل والثروة يرتبط بزيادة في الريع والمكاسب الرأسمالية، عاكساً زيادة في قيمة العقارات وزيادة قوة السوق (استغلال) في قطاعات عدة من الاقتصاد. لكن هذا يعني أن "**الثروة**" و"**رأس المال**" **مفهومان متمايزان Distinct Concepts**. فمن الممكن أن تكون الثروة في تزايد حتى مع كون رأس المال في انخفاض. حينما يذهب المال لشراء أشياء ثابتة (الأرض)، فإنه يكون هناك أثر السعر فقط؛ حيث تزيد قيمة الأصل وليست الكمية. ومع نمو الأسعار في الأصول الثابتة (قطاعة الإسكان)، فإن الاستثمارات في رأس المال الحقيقي (المصانع والمكن والآلات) التي

تجعل الاقتصاد يعمل وينمو ربما تهبط. ومع انخفاض رأس المال الحقيقي أو عدم صعوده معنوياً (بالنسبة إلى عرض العمالة)، لا عجب أن معدل العائد على رأس المال لم يهبط والأجور المتوسطة لم ترتفع. ويمكن لفقاعات أسعار الأصول أن تستمر لوقت طويل جداً، على الرغم من أنها في النهاية تنقطع وتنخفض الأسعار. لكن حتى مع انخفاضها قد تكون لا تزال عالية كثيراً. ويمكن لفقاعة سعر أصل جديد أن تتكون بسهولة. ولسنوات كان العالم في الحقيقة يذهب من فقاعة سعر أصل معين إلى فقاعة سعر أصل آخر، من فقاعة التكنولوجيا إلى فقاعة الإسكان.

إن حقيقة أن المكاسب الرأسمالية تخضع لضريبة بمعدلات منخفضة كثيراً هو واحد من الأسباب لأن يصبح الأغنياء أكثر غنى. سياسة عدم فرض ضرائب على الأموال المستثمرة في مراكز الحماية الضريبية Offshore centers، ما دامت لم تأت للبلد، هي في صالح الأغنياء ولكن يسهل تغييرها، ويمكنها خفض مدى عدم المساواة في الثروة في الأجل الطويل. كذلك إن كثير من الزيادة في الثروة – وعدم المساواة في الثروة – يرتبط بزيادة في قيمة الأرض، فإن فرض ضرائب عالية على الأرض قد يسهم في خفض عدم المساواة خاصة مع ثبات كمية الأرض. كثير من عدم المساواة الذي نراه اليوم هو ليس نتيجة لقوى سوقية حقيقية وإنما "**لرأسمالية اصطناعية او زائفة Phony or ersatz Capitalism**". جعل الأسواق تعمل كأسواق حقيقية سيزيد الكفاءة والأداء. وتوجد سياسات ضريبية عديدة يمكنها أن تؤدي إلى اقتصاد أكثر مساواة وكفئاً. إن عدم المساواة أمر لا يرجع "**للرأسمالية في القرن العشرين**" بمقدار "**الديمقراطية في القرن العشرين**". يوجد قلق من أن الرأسمالية الزائفة أو الاصطناعية تقوم على أساس اشتراكية الخسائر مع خصخصة المكاسب Socializing losses while we privatize gains، وعلى ديمقراطية غير تامة – أقرب إلى **نظام دولار لصوت بدلاً من شخص للصوت الواحد One dollar one vote rather than one person one vote** – سوف تتفاعل لتنتج خيبة أمل في كل من المجال السياسي والاقتصادي.

بعض الملاحظات التقويمية لما ورد في الكتاب

1 – تميل اتجاهات المؤلف إلى اليسارية؛ حيث ينادي بتدخل الدولة في شؤون المال في كل من السياسات المالية والنقدية. وهو لا يعترض بالضرورة على ما قامت به الحكومة من إغراق البنوك بمال الإنقاذ. لكن اعتراضه كان على تقديم هذه الأموال من دون شروط كافية تحد من استخدامها كمكافآت للبنكيين المسؤولين عن أزمة 2008، وعلى عدم تقديم أموال كافية في المقابل لأصحاب العقارات والمنازل من الأمريكان العاديين؛ الأمر الذي أدى إلى فقد ملايين من الأمريكان لمنازلهم. يأخذ المؤلف جانب الفقراء في المعادلة الاقتصادية من منطلق أنهم الطرف المهضوم حقه في السياسة الضريبية وفي الإنفاق الحكومي. فالسياسة الضريبية تحابي الأغنياء بخفض الضرائب عليهم باعتبارهم الفئة التي تصنع

الوظائف من خلال الاستثمار (من الادخار). وكان هناك قصور في إنفاق الحكومة لدعم برامج الرعاية الصحية والتعليم والغذاء للفقراء ومحدودي الدخل؛ مما زاد من معاناتهم المعيشية. أدت هذه السياسات إلى اتساع الهوة بين القمة والقاع، ومن ثم عدم المساواة المتنامية في المجتمع الأمريكي.

2 – أصاب المؤلف حينما أعطى الأطفال اهتماماً خاصاً فيما يتعلق بآثار عدم المساواة في أمريكا. فالتباين بين ثروة أمريكا وحالة أطفالها ليس له نظير. نحو 14.5% من السكان الأمريكان ككل فقراء، ونحو 19.9% من الأطفال (نحو 15 مليون فرد) يعيشون في فقر. والوضع أسوأ كثيراً لبعض المجموعات: فأكثر من 38% من الأطفال السود، و 30% من الأطفال من أصل مكسيكي أو من أمريكا اللاتينية فقراء. هذا لأن أجندة السياسة الأمريكية في العقود الماضية تسببت في أن يصبح الاقتصاد غير متساو بشكل كبير. ويوجد بشكل عام ارتباط بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الصحة، وفي الوصول إلى التعليم، والتعرض للأضرار البيئية، وكلها تثقل كاهل الأطفال أكثر من أي شريحة سكانية. إن عدم المساواة تنتقل عبر الأجيال. فأولاد الميسورين يبدؤون حياتهم ببداية متقدمة كبيرة، بينما أولاد الفقراء يبدؤون من الصفر تقريباً، وليس لهم فرص في الحياة مثل أولاد الأغنياء. وعدم المساواة في الفرص تمثل سبباً ونتيجة لعدم المساواة في الدخل. وليس مدهشاً أن عدم المساواة تنمو مع الوقت حيث تصبح أمريكا أكثر انفصالاً اقتصادياً؛ حيث يذهب أبناء الأغنياء إلى مدارس بموارد عالية، بينما أبناء الفقراء يذهبون لمدارس غالباً بالكاد تعمل.

3 – إن البنوك هي شريان الحياة للاقتصاد، ومن الصعب وجود اقتصاد بأداء جيد من دون قطاع مالي، وبخاصة البنكي، بمستوى الأداء نفسه. لكن البنوك لا تقوم بأداء جيد بحالها؛ حيث يتطلب الأمر وجود قواعد تنظيمية قوية يتم تطبيقها لمنعها من إحداث أضرار لباقي المجتمع (وهذا ما حدث في أزمة 2008)، وللتحقق من أنها تقوم بأداء الوظائف التي يجب أن تؤديها. إن الأزمة التي واجهت الولايات المتحدة والعالم في 2008 كانت – في الدرجة الأولى – من صنع البنوك، حيث كانت تقامر تقريباً في منح رهونات عقارية سيئة دون ضمان يذكر. ومع تخلف الأسر عن السداد، فإن أصحاب الرهونات العقارية وجدوا أنفسهم يحملون قطعاً من الورق عديمة الفائدة. والذين بدؤوا الرهونات العقارية السيئة كانوا قد باعوها لآخرين قاموا بعدها بطريقة غير شفافة بحزمها مع أصول أخرى وتمريرها مرة أخرى لآخرين غير معروفين. وحينما أصبحت المشكلات ظاهرة، واجهت أسواق المال العالمية رجفة حقيقية: تم اكتشاف أن بلايين من الرهونات العقارية السيئة كانت مخبأة في محافظ أوراق مالية في أوروبا، والصين، وأستراليا، وحتى في بنوك استثمارية أمريكية بارزة. وقد عانت إندونيسيا ودول نامية أخرى – من المتفرجين حقيقة – من الارتفاع الهائل في علاوة المخاطر العالمية. وقام المستثمرون بسحب أموالهم من هذه الأسواق النامية باحثين

عن مناطق آمنة. كل هذا لغياب أي نوع من الرقابة والمساءلة على البنكيين في أمريكا في الوقت المناسب خاصة بعد تحرير القيود التنظيمية Deregulation.

4 – في اندفاعها لإصدار رهونات عقارية سيئة لم تعطِ البنوك بالاً لمسك الدفاتر وضبط الحسابات. وحينما ظهرت أزمة الإسكان، وانقطعت فقاعة الإسكان، وجاء الوقت لإلقاء الناس خارج بيوتهم، تبين أن دفاتر البنوك – عمّن دفع ماذا – كانت في فوضى. وقد كذبت البنوك على المحاكم مراراً وتكراراً. وكان هناك أناس طردوا من منازلهم دون أن يكونوا مدينين بأي أموال للبنوك. يعتقد الأمريكان أن **القانون The Rule of Law** من أهم جوانب القوة في بلدهم، ويفترض فيه أن يحمي الضعيف من القوي وأن يطبق بحيادية. لكن القانون لم يطبق على البنوك، وكان مال الإنقاذ يلقى على البنوك من دون حساب، بينما لا شيء تقريباً كان يذهب إلى الأمريكان العاديين الذين كانوا يخسرون منازلهم. فأين هي عدالة القانون وحياديته هنا؟

5 – إن فرض سياسة تحرير الأسواق (المالية) على الدول النامية والفقيرة، وفتح أسواقها لمنتجات الدول الغربية، خلال مرحلة ما بعد الاستعمار، لم يكن أمراً سليماً. وقد ساند صندوق النقد الدولي وغيره هذا التوجه مطالبين برفع الدعم عن السلع الضرورية في هذه الدول. إن فرض أفكار السوق الحرة الأصولية على الدول النامية والفقيرة كان فيه تجاهل تام لحقيقة هذه الدول وطبيعة شعوبها والحياة فيها. كانت اقتصاديات هذه الدول ضعيفة، وتعتمد على الزراعة أو التعدين أو أي مورد آخر رئيسي دون أن تكون هناك أي جهود تنموية حقيقية بعد. كانت الحياة للأغلبية من الشعوب شبه بدائية، ويعتمدون بشكل اساسي على الدعم الذي يحصلون عليه من حكوماتهم. وحينما تضطر هذه الحكومات لرفع الدعم، فإن هذا يعني مزيداً من الإفقار لهذه الشعوب (الفقيرة أصلاً)؛ الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى اضطرابات سياسية وعدم استقرار. بعض السياسات في الولايات المتحدة كانت تساعد الأغنياء في أمريكا على حساب أفقر الفقراء في الدول النامية والفقيرة. فمن العجيب مثلاً أن تستخدم أمريكا سياسة الدعم للمزارعين الأغنياء من الأمريكان لزراعة محاصيل معينة (مثل القطن)، وهذا يكلف الدولة أموالاً طائلة، ويؤدي في النهاية إلى دفع الأسعار العالمية نحو الانخفاض، وإفقار المزارعين الفقراء في الدول النامية والفقيرة.

6 – على النقيض من القيم الأمريكية، يعدّ **النظام الضريبي غير عادل** ويسهم في زيادة عدم المساواة بشكل كبير من خلال خفض الضرائب على الأغنياء. وقد طالب القطاع المالي بضرورة تقييد الضريبة التصاعدية بسبب آثارها العكسية على الحوافز بالنسبة إلى الطبقة الغنية. ويشجع النظام المضاربين بفرض معدل ضريبة أقل عليهم، كما أنه يشجع الاستغلال والسعي نحو الربح؛ مما يضعف الاقتصاد ويزيد من عدم المساواة. لا يدفع الأغنياء نصيبهم العادل من الضرائب، لذا فإن العبء على الباقين يزداد، ويحتفظ الأغنياء بأرباحهم ويعيدون استثمارها ومن ثم يصبحون أغنى وأغنى. فإذا استطاع الأغنياء جداً أن يتمسكوا بأصولهم، فإنها يمكن أن تزيد في القيمة سنة بعد أخرى من دون دفع ضرائب، ثم

يمررونها لأولادهم وأحفادهم. وما دامت الأصول لم يجر بيعها فإن ضريبة الدخل لن يتم دفعها أبداً. وإذا جرى بيعها من قبل الحفيد الأبعد، فإنه يدفع ضرائب فقط على الزيادة في القيمة منذ أن ورثها. وهكذا تتجنب الأجيال السابقة دفع الضرائب كلية عن مكاسب رأس المال. وتوجد فضائح تجنب دفع الضرائب كما حدث مع شركة جينرال إليكتريك، وأبل، وجوجل. لذا يعدّ إصلاح النظام الضريبي بما يحقق قدراً أكبر من العدالة وعدم الانحياز الكامل تقريباً لصالح الأغنياء من الشروط الأساسية في أي جهود تهدف إلى خفض مستوى عدم المساواة.

7 – يضعف عدم المساواة الاقتصاد، ويقوض الديمقراطية، ويقسم المجتمع. فهو يدني من الأداء الاقتصادي، ويخفض الطلب، ويزيد من عدم الاستقرار. كان عدم المساواة المتزايد جزءاً من تفسير البطء غير العادي في الانتعاش من أزمة 2008، وهي أزمة ساعد عدم المساواة على خلقها. وقد أدى مستوى عدم المساواة المرتفع في الفرص إلى أن جزءاً كبيراً من الأمريكان لديهم فرص ضئيلة للعيش وفق قدراتهم الكامنة Potential. فالدولة لا تستخدم أهم مورد لديها ألا وهو "الناس". وكحكومة الواحد بالمائة، بواسطة الواحد بالمائة، من أجل الواحد بالمائة، فإنها تعمل لغنى الـ 1% من خلال رفاهية الشركات والمنافع الضريبية. ومن ثم فإن قدراً ضئيلاً من الموارد يكون متاحاً للاستثمار في البنية التحتية الأساسية، والتعليم، والتكنولوجيا، وهي استثمارات مطلوبة للإبقاء على الاقتصاد قوياً ونامياً. لكن التكلفة الحقيقية لعدم المساواة هي للديمقراطية وللمجتمع. فالقيم الأساسية التي وقفت لها البلد – المساواة في الفرص، الإتاحة المتساوية للعدالة، الشعور بنظام عادل – قد تآكلت. كما تآكلت أيضاً قيمة الثقة **Trust** التي يقوم عليها أي مجتمع، ومن دونها لا يمكن أن يعمل. النظام الضريبي مكدس ضد الـ 99%، وهو نظام يقوم على الالتزام الطوعي، ويعمل فقط إذا كان هناك اعتقاد بأن النظام عادل. ولكنه ليس كذلك؛ حيث إن أولئك الذين على القمة يحصلون على معاملة أفضل كثيراً من أولئك في الطبقة الوسطى وما دونها. وبدلاً من إنقاذ المجتمع، فإن السياسيين ركزوا على إنقاذ البنكيين وحملة الأسهم والسندات.

8 – اهتم الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) بإنقاذ البنكيين وحملة الأسهم والسندات التابعين لهم أكثر من مساعدة ملاك العقارات العاديين لإنقاذ بيوتهم. تركز البنوك المركزية تقليدياً بتفكير انفرادي على "**إلغاء Inflation**" ولو كان الدفع الرئيسي لسياسة البنك المركزي إعادة الاقتصاد لحالة توظف كامل – وهي سياسة كانت يمكن أن تكون عطية هائلة للعمال – فإن بعض ما عمله ربما أسهم في زيادة عدم المساواة. فسياسة شراء سندات طويلة الأجل لخفض معدل الفائدة طويل الأجل كانت لمساندة سوق الأوراق المالية لمنفعة غير متناسبة للأغنياء. وقد أضرت أولئك الذين في الوسط والقاع، في الوقت نفسه أغنت خزائن البنوك. تشجع معدلات الفائدة المنخفضة الشركات على أن تستثمر في تكنولوجيا

كثيفة رأس المال جداً، وذلك بإحلال العمال غير المهرة بالآلات. وهذا ليس عقلانياً في وقت يجاهد كثير من العمال لإيجاد أعمال أو وظائف.

9 – يعتقد المؤلف أن السبب الرئيسي لضعف الاقتصاد هو غياب (نقص) الطلب **Lack of demand**، وسبب رئيسي لهذا هو عدم المساواة التي أصبحت أسوأ منذ بداية الركود الاقتصادي في 2008. عدم المساواة سيئة للاقتصاد، فماذا يمكن عمله لخفضها؟ وكيف يمكن الحصول على كل من أداء اقتصادي أفضل وعدم مساواة أقل؟ كان التشخيص الشائع وقت الأزمة أن البنوك قامت بإقراض طائش أو متهور، وكانت في حالة إفلاس. ومن دون نظام بنكي يعمل، فإن الاقتصاد نفسه لا يمكنه أن يعمل. وكان مال الإنقاذ الذي أعطي للبنوك مثل الدم للجسد! لهذا كان أساسياً إنقاذ البنوك نظراً لأنه لا يمكن العمل من دونها. وفق هذا التشخيص، فإن ما يحتاج إليه الاقتصاد هو رافعة مؤقتة قصيرة الأجل (منشط **Stimulus**). ولكن انتهى الوضع بمنشط قصير الأجل أكثر مما يجب ولم يكن مصمماً بعناية. كان يمكن إنقاذ البنوك دون إنقاذ البنكيين وحملة الأسهم والسندات. من السخرية أن ما تم كان مكلفاً دون حاجة لدافعي الضرائب، وأقل فعالية مما كان يمكن أو يجب أن يكون.

10 – لقد تجاوز النمو في إنتاجية الصناعة النمو في الطلب؛ بحيث إن التوظف العالمي في الصناعة في انخفاض. والقطاعات الجديدة التي يجب أن تكون في نمو هي قطاعات الخدمات، مثل الصحة والتعليم، التي يعدّ دور الحكومة بالنسبة إليها أساسياً. لكن الحكومة بدلاً من زيادة مساعدتها في هذا التحول هي في الواقع تتراجع. ومنذ بداية الركود الاقتصادي في 2008، فإن النمو ليس من القوة لخلق توظف للداخلين الجدد في قوة العمل. فمعدل البطالة انخفض لكن بشكل رئيسي؛ لأن مشاركة القوة العاملة منخفضة؛ نظراً لأن ملايين الأمريكان خرجوا من القوة العاملة. إن الركود الذي تبدو الولايات المتحدة هابطة إليه هو ليس نتيجة للقوانين الأساسية لعلم الاقتصاد بمقدار ما أنه نتيجة للسياسات الأمريكية: فشل الحكومة لتيسير التحول الهيكلي، وفشلها في عمل أي شيء حول عدم المساواة المتزايد. فالمشاركة في ثمار التقدم كانت غير متساوية لدرجة أن الوسط الأمريكي كانوا حقيقة في وضع أسوأ.

الدروس المستفادة مما ورد في الكتاب

1 – أهم نقطة ذات دلالة بالنسبة لنا هي دور البنوك والحاجة لضبط هذا الدور. يجب أن تعمل البنوك في إطار مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم عملها، ولا يجب خفض القيود التنظيمية لأي سبب كما حدث في أمريكا، وحفاظاً على جدية عمل البنكيين خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر حتى لا تتعرض لهزات عنيفة تلحق الأضرار باقتصاد البلد. الرقابة على البنوك من قبل البنك المركزي مطلوبة وهي مفعلة، مع عدم إعطاء البنكيين حرية التصرف كما يشاؤون سعياً للربح بأي ثمن. التعامل في المشتقات **Derivatives** يعدّ في مصاف القمار،

ولا يجب على البنوك الدخول في هذا النوع من الاستثمارات. وهذا ما أوقع البنوك الأمريكية في أزمة 2008. الوضع عندنا يختلف؛ نظراً لوجود عدد من البنوك الكبرى حكومية وفي حالة استقرار إلى حد كبير. وهذا يعطي قدراً من الثقة في نظامنا البنكي. أضف إلى ذلك أن البنوك الخاصة والأجنبية ملتزمة بالعمل وفق القانون الوطني واللوائح المنظمة للعمل البنكي، وهي ليست من الكبر؛ بحيث إذا حدث وفشل أحدها فإن أثره لن يمتد إلى الاقتصاد ككل.

2 – يوجد عندنا قدر غير قليل من عدم المساواة في الدخل والثروة، ويجب وضعه تحت المجهر حتى لا يصل إلى المستوى الذي وصل إليه في أمريكا ودول أوروبية أخرى. فعدم المساواة المتطرف مضر بالاقتصاد ويقوض الإحساس بالعدالة في المجتمع. الوضع في أمريكا يختلف كثيراً عنه عندنا؛ نظراً لأن القطاع الخاص هو السائد بصفة تكاد تكون مطلقة في الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم فإن عدم المساواة يؤثر سلباً على مستوى الطلب الكلي؛ مما يؤثر بدوره في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وكثيراً ما يؤدي إلى الركود Recession. ويعد وجود شركات عامة عندنا صمام أمان للاقتصاد يجنبه أي هزات عنيفة نتيجة لتصرفات القطاع الخاص الذي يتمتع بقدر من حرية الحركة. وهذا قد يقول شيئاً مختلفاً لمروجي سياسة الخصخصة التي تلجأ إليها الحكومة أحياناً؛ سعياً لمزيد من الدخل.

3 – بدأت تظهر مظاهر عدم المساواة عندنا في التعليم والصحة وهو ما تعاني منه الولايات المتحدة في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن الأطفال والشباب عندنا يتمتعون بمجانية التعليم، فإن مستوى الكثير من المدارس، بل الجامعات والمعاهد العليا أيضاً، تعاني من تردي التعليم وجودته. كما أن الاعتماد على الدروس الخصوصية قد ألغى في الواقع مجانية التعليم. ولا ننكر أن الكثافة السكانية تؤدي دوراً في انخفاض مستوى جودة التعليم. المحصلة النهائية هي أن التعليم الحكومي دون المستوى؛ مما يوجد عدم مساواة ظاهراً في الفرص لدى أبناء كثيرين من الطبقة المتوسطة والدنيا في المجتمع. أما أبناء الميسورين من الطبقة الوسطى والغنية فإنهم يتمتعون بتعليم خاص وأجنبي أكثر جودة وحداثة؛ مما ينعكس على قدرتهم في الحصول على عمل جيد بمرتب عال. وهكذا يستمر عدم المساواة ويتوارث جيلاً بعد جيل دون تدخل من الدولة لتحقيق قدر من المساواة في تكافؤ الفرص.

4 – وفيما يتعلق بعدم المساواة في الصحة، فإن الوضع أسوأ كثيراً. صحيح أن هناك علاجاً بالمجان في المستشفيات الحكومية، لكنه في الحقيقة ليس علاجاً جيداً وليس مجاناً. فالعناية بالمريض الفقير محدودة جداً، وجرى العرف على أن يقوم المريض (أو أهله) بشراء مستلزمات العلاج نظراً لعدم قدرة إدارة المستشفى على توفيرها لكل المرضى. المشكلة الرئيسة هي عدم توافر الموارد اللازمة؛ نظراً لعدم كفاية الموازنة المخصصة للمستشفى من قبل الحكومة. الرعاية الصحية – بشكل عام – دون المستوى اللائق بالبشر. أما بالنسبة إلى الأسر ميسورة الحال من الطبقة الوسطى وما علاها، فإن هناك العلاج الخاص في المستشفيات الخاصة أو لدى عيادات الأطباء المعروفين بتكاليف عالية مع تحمل نفقات

العلاج من أدوية وتحاليل وأشعات وخلافه. الفرق شاسع في مستوى الرعاية الصحية المتاحة لأفراد الطبقة الدنيا المحرومة من الفقراء وأفراد الطبقة الوسطى الميسورة (ولو أنها في انقراض مع الارتفاع الجنوني في الأسعار) وطبقة الأغنياء التي تعتمد على العلاج بالخارج في الدول المتقدمة حيث مستوى جودة الرعاية الصحية فائقة. لقد أثبتت تجارب الدول الأخرى أن الاستثمار في البشر هو أفضل طريق لتحقيق النمو والتقدم؛ الأمر الذي يتطلب إعطاء أولوية لإصلاح نظام الرعاية الصحية والتعليم، فمن خلالهما يتكون رأس المال البشري وينمو.

5 – مع التحول إلى النظام الرأسمالي واقتصاديات السوق، فإنه يجب عدم ترك الأسواق من دون رقابة بل لا بد من تدخل إذا لزم الأمر. فقد رأينا من التجربة الأمريكية كيف أن ترك الأسواق تعمل بحرية تامة لا يؤدي – بالضرورة – إلى نتائج كفوءة ومستقرة. وبعد أن رفعت الحكومة عندنا الدعم عن المحروقات ارتفعت أسعار كل شيء بلا استثناء بشكل غير عادي. لكن الحكومة قررت عدم التدخل لضبط الأسعار. وتضررت كل الفئات في المجتمع من الطبقة الوسطى والدنيا وخاصة الفقراء والمعدمين؛ مما زاد الهوة بين من هم على قمة الهرم الاجتماعي ومن هم في القاع، ومن ثم تنامي عدم المساواة بشكل غير مسبوق. فإذا كانت الحكومة الأمريكية تدخلت بقوة لإنقاذ البنوك، فماذا يمنع الحكومة عندنا من التدخل لضبط الغلاء الفاحش في الأسعار الذي أضر بشرائح عريضة للأغلبية العظمى من أفراد المجتمع؟

6 – بخلاف ماهو موجود في أمريكا، فإن خفض الضرائب على الأغنياء عندنا لن يؤدي إلى زيادة المدخرات؛ ومن ثم الاستثمار وما يصاحبه من زيادة فرص العمل وخفض البطالة، وكذلك زيادة الطلب في الأجلين المتوسط والطويل. الوضع يختلف لأن معدل الادخار ضعيف – يكاد يكون أقل من نصف ما هو في الدول المتقدمة – ومن ثم لا يعتمد الاستثمار – بالضرورة – على مدخرات الفئة الغنية، وإنما على ما يرد من الخارج من أموال واستثمارات في شكل شركات أجنبية أو فروع لها، وأموال المستثمرين العرب. لذا من الممكن فرض معدل ضرائب أعلى نسبياً على الطبقة الغنية للحد من الاستهلاك الترفي، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة على الاستثمار كما هو الحال في الولايات المتحدة. ومع ظاهرة العولمة، فإن حركة رأس المال بين الدول كبيرة؛ الأمر الذي يتطلب أن تكون الحكومة في وضع تنافسي لجذب رأس المال لكي يأتي إلى بلدنا. ومن جوانب جذب رأس المال وجود عمالة ماهرة ومدربة يمكن للشركات الأجنبية الاعتماد عليها، وهذا يظهر أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب وتكوين رأس المال البشري، كما سبق أن أشرنا.